تحليل مؤشرات بيئة أداء الأعمال العربية وأثرها على الاستثمار الأجنبي

د. عوينان عبد القادر *

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم مؤشرات بيئة أداء الأعمال للدول العربية ، نظرا لما لهذه الأخيرة من أهمية في إعطاء الصورة الحقيقية لمناخ الاستثمار ، كما تعكس درجة التنافسية الاقتصادية لهذه الدول ، خاصة في الوقت الراهن أين اشتدت حدة التنافسية بين مختلف دول العالم ، كما تعكس هذه المؤشرات مكانة اقتصاديات العربية بين اقتصاديات العالم من خلال ترتيبها العالمي.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال ، الاستثمار الأجنبي ،التكتلات الاقتصادية.

Analyse de la performance des indicateurs de l'environnement des affaires arabes et leur impact sur les investissements étrangers

Abstract:

This study aims to highlight the most important indicators of business performance environment for Arabic States, given the importance of the latter to give a true picture of the investment climate, and reflect the degree of economic competitiveness of these countries, especially at the moment where ashaddt competitive intensity among different countries, as these indicators reflect Arabic economics niche among world economies through the world rankings.

Keywords: L'environnement des affaires, les investissements étrangers, les blocs économiques.

* أستاذ محاضر قسم – أ- جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة.

المقدمة:

تواجه المنطقة العربية حاليا تحديات اقتصادية كبيرة في ظل التغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية ،بالإ ضافة إلى ز يادة ا لدور المتنامي للمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية ، ولهذا تعمل الدول العربية في القوت الحالي على تحسين بيئة أداء الأعمال لديها من ا جل تحسين بيئة أداء الأعمال لديها من ا جل تحسين در جة تنافسينها ، وتحسين مواقعها وترتيبها ضمن المؤشرات الدولية التي تهتم ببيئة الأعمال ودرجة تنافسيتها، خصو صا و أن الأز مة المالية العالمية أثرت سلبا على العد يد من الميادين الاقتصادية، ودفعت العديد من الدول لتنفيذ برامج الإصلاح تسمح لها بتشجيع الاستثمارات المحلية و كذا ا ستقطاب ا ستثمارات أجنبية متمثلة في رؤوس الأموال، حيث لم تعد هذه الأخيرة تبحث بالدرجة الأولى عن هوامش ربح اكبر بقدر ما تبحث عن بيئة أعمال صحية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

" ك يف يم كن ج عل بي ئة أداء الأع مال العر بي ة تنا فـ سية أك ثر بغ ية جذب الاستثمارات الأجنبية ؟"

يمكن تحليل هذه الإشكالية من المحاور التالية :

أولا: الإطار النظري لبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي

ثانيا: قراءة وتحليل لمؤ شرات أداء الأعمال العربية وانعكا ساتها على الا ستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الإطار النظري لبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي

01- : تعريف بيئة الأعمال الدولية

التعريف الذي قدمه تومبسون j.tompson حيث عرف البيئة على أنها "مجموعة المتغيرات أو القيود أو الظروف التي تقع بمنأى عن رقابة المنظمة". 1

كما تعرف بيئة الأعمال الدولية على أنها " اختلاف الأعمال الدولية نتيجة لاختلاف طبيعة العمل من حيث العمل التي تعمله في أكثر من بيئة ونتأثر بها ، أو هي مجموعة من المتغيرات المحيطة بالمنظمة والمؤثرة في حياتها". 2

كما تعرف كذلك على أنها" مجموعة الظروف و السياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه ا ستثماراته إلى بلد دون أ خر ، و هذه المسالة تتفا عل فيها العوا مل الموضوعية مع العوامل النفسية .... 3".

وفي الأخير يمكن القول أن بيئة الأعمال هو مفهوم واسع ، يتأثر بعدة تطورات في جميع المستويات الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية .

02- : نظريات إدارة الأعمال

- نظرية التوقع : تقول أن الشخص يختار ما يعمله بناء على قوة الحافز والتي يقدرها الشخص بناء على صعوبة المهمة أو الهدف وحجم العائد عليه ، من خلال العوامل التالية (التوقع ، ارتباط الأداء بالعائد و تقييم العائد) :4

- نظرية وضع الأهداف : هذه النظرية تحفز العامل لتحقيق هدف محدد ، كما أظهرت الدراسات فعالية أسلوب تحديد الأهداف وأهمية إعطاء العاملين معلومات حول نسبة تحقيقهم للهدف.

03- اتجاهات بيئة الأعمال الدولية:

- الاتجاه نحو استعمال التكنولوجيا العالية والثروة المعلوماتية : يختلف مدى تبني المنظمة لاستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال حسب قدرة المنظمات المالية ووضعها الاعتيادي في السوق التي تنشط فيه5.

-التحول إلى صناعة الخدمات : صناعة الخدمات تمثل أكثر من ثلاثة أخماس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويوظف أكثر من ثلث القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. 6

-الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ: الهدف من ذلك تعزيز الموقف والوصول إلى اقتصاديات الحجم 7

04- :مخاطر التي تواجهها المنظمة في بيئة أعمالها:

- خطر البيئة السياسية .
- خطر البيئة الاقتصادية (الخطر الاقتصادي).
- خطر البيئة الاجتماعية والثقافية

05-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى8.

وحسب تعريف الأونكتاد، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي

أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة،غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها9.

و يتضمن الا ستثمار ا لأجنبي المبا شر ملكية حصة في رأس المال عن طر يق شراء أ سهم الشركات التابعة وا عادة ا ستثمار الإر باح غير الموزعة، وأيضا ا لاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.10

06- أسباب ظهور الاستثمار الأجنبي و أشكاله:

أ- الأسباب:

- أ سباب تاريخية : ونعني بذلك أن اغلبيه ا لدول النامية كا نت عبارة عن مستعمرة أوربية .

- أسباب موضوعية: ومنها وفرة الموارد الأولية في شتى ميادين الصناعة .11

ب-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:

- الا ستثمار الخاص: يتمثل في الا ستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي،

- **الا ستثمار الثنائي:** يعنى الا ستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة

- الا ستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية.

07- أثار الا ستثمار الأجنبي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة،
- نقل المعرفة العلمية و انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية،
- تغطية فجوة الا ستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا،
- زيادة الصادرات في الدول المضيفة و تقليل عجز ميزان المدفوعات12.

ثانيا- قراءة وتحليل لمؤشرات أداء الأعمال العربية وانعكاساتها على الا ستثمار الأجنبي المباشر:

01-مؤشر بدء النشاط التجاري:

الجدول رقم (05): مؤشر بدء النشاط التجاري لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر بدء النشاط التجاري لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر بدء النشاط التجاري 189 دولة		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر بدء النشاط التجاري لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر بدء النشاط التجاري 189 دولة	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	01	47	47	اليمن	11	132	139
الإمارات	02	49	49	الجزائر	12	131	140
مصر	03	67	67	العراق	13	139	141
الأردن	04	82	82	ليبيا	14	136	142
تونس	05	89	89	الكويت	15	137	144
قطر	06	92	92	سوريا	16	146	150
السعودية	07	98	98	فلسطين	17	141	152
لبنان	08	112	112	جيبوتي	18	155	162
سلطنة عمان	09	117	117	مورطانيا	19	164	163
البحرين	10	128	128	اليمن	20	166	164

Source: ttp://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

تحليل معطيات الجدول :

- مؤشر بدء النشاط التجاري : يتكون مؤشر بدء النشاط من أربعة مؤشرات فرعية وهي:

*عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة: من خلال حساب متوسط المدة

الزمنية بالأيام التي تكون ضرورية لاستيفاء احد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة ، وبدون تكاليف إضافية.

* تكلفة انجاز هذه الإجراءات كنسب من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي :تتضمن هذه التكلفة جميع الرسوم والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية

* الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي:وهو المبلغ الذي يتوجب على صاحب المنظمة إن يودعه لدى البنك أو غيره من الهيئات قبل إجراءات التسجيل.

وبصفة عامة في حالة ارتفاع قيمة المؤشر تزداد صعوبة بدء وتأسيس الأعمال، مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة13،أما وضع الدولة العربية في المؤشر ليس جيدا إذا لم تدرج أي دولة عربية ضمن قائمة أفضل عشرون دولة في العالم وهذا حسب ترتيب سنة 2015 .

02- :مؤشر استخراج التراخيص:

الجدول رقم (06): مؤشر استخراج التراخيص لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر استخراج التراخيص لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر استخراج التراخيص		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر استخراج التراخيص لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر استخراج التراخيص	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	07	55	54	السودان	16	158	160
الإمارات	01	04	04	اليمن	08	67	68
مصر	14	141	142	الجزائر	13	122	127
الأردن	12	125	126	العراق	03	08	09
تونس	10	85	85	ليبيا	19	189	189
قطر	05	22	23	الكويت	11	98	98
السعودية	04	21	21	سوريا	20	189	189
لبنان	17	159	164	فلسطين	18	169	173
سلطنة عمان	06	50	49	جيبوتي	15	154	146
البحرين	02	06	07	موريطانيا	09	77	77

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

- بالنسبة لمؤشر استخراج التراخيص : يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري ،ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

* عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار التراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير او متوسط الحجم،
* الفترة الزمنية اللازمة للاستصدار معبرا عنها بعدد الأيام،
* التكلفة الرسمية لانجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص.

وفيما يتعلق بترتيب الدول العربية في هذا المؤشر عالميا لسنة 2015 جاءت ثلاث دول في قائمة الدول العشرين الأفضل عالميا و هي الإمارات في المرتبة الرابعة ، البحرين في المرتبة السابعة والعراق في المرتبة التاسعة .

03- مؤشر توصيل الكهرباء.

الجدول رقم (07): مؤشر توصيل الكهرباء لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر توصيل الكهرباء لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر توصيل الكهرباء 189 دولة		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر توصيل الكهرباء لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر توصيل الكهرباء 189 دولة	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	13	87	91	السودان	17	115	136
الإمارات	01	03	04	اليمن	16	120	122
مصر	15	102	106	الجزائر	18	150	147
الاردن	06	41	44	العراق	03	18	36
تونس	04	38	38	ليبيا	08	60	65
قطر	05	39	40	الكويت	14	86	93
السعودية	02	23	22	سوريا	10	64	76
لبنان	07	53	57	فلسطين	12	74	83
سلطنة عمان	11	72	79	جيبوتي	20	174	176
البحرين	09	67	73	موريتانيا	19	167	169

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

- مؤشر توصيل الكهرباء:يتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي:14

* مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل:يساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي ،

*الوقت المستغرق لذلك:يقيس المدة الزمنية المستغرقة لتلبية طلب الزبون ، ويحسب بعدد الأيام

* تكلفة توصيل التيار الكهربائي: وتشمل عدة تكاليف منها(التكلفة على الرسوم الثابتة ، تكلفة متغيرة إضافية).

أما فيما يخص واقع الدول العربية في هذا المؤشر ، فقد احتلت الإمارات فقط المرتبة الرابعة عالميا سنة 2015 من عشرون دولة الأفضل عالميا.

04-مؤشر تسجيل الملكية:

الجدول رقم (08):مؤشر تسجيل الملكية لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عالميا في مؤشر تسجيل الملكية	ترتيب عربيا في مؤشر تسجيل الملكية لسنة 2015		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر تسجيل الملكية		ترتيب عالميا في مؤشر تسجيل الملكية	
		2014	2015		2015	2014	2015	2014
المغرب	16	126	115	السودان	07	45	46	
الإمارات	01	04	04	اليمن	06	42	44	
مصر	11	84	84	الجزائر	19	156	157	
الاردن	14	105	107	العراق	15	108	109	
تونس	10	69	71	ليبيا	20	189	189	
قطر	05	37	36	الكويت	09	68	69	
السعودية	04	19	20	سوريا	17	140	140	
لبنان	13	104	106	فلسطين	12	98	99	
سلطنة عمان	03	16	19	جيبوتي	18	153	154	
البحرين	02	20	17		08	65	66	

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

تحليل معطيات الجدول :

- مؤشر تسجيل الملكية: يرصد هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية التسجيل ،ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي

* عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل الملكية:

*الفترة الزمنية :وتقاس بعدد الأيام اللازمة لنقل الملكية

* التكلفة الرسمية:أي تكلفة انجاز إجراءات التسجيل أو نقل الملكية .

احتلت الإمارات المرتبة الرابعة عالميا والبحرين السابعة عشر و سلطنة عمان المرتبة التاسعة عشر ، وجاءت السعودية في المرتبة العشرون عالميا ، وهذا الترتيب لسنة 2015.

05-مؤشر الحصول على الائتمان:

الجدول رقم (09):مؤشر الحصول على الائتمان لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر الحصول على الائتمان لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر الحصول على الائتمان (189 دولة)		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر الحصول على الائتمان لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر الحصول على الائتمان (189 دولة)	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	05	99	104	السودان	12	163	165
الإمارات	03	99	89	اليمن	19	185	185
مصر	02	67	71	الجزائر	14	169	171
الاردن	18	185	185	العراق	16	178	180
تونس	07	111	116	ليبيا	20	185	185
قطر	11	125	131	الكويت	06	111	116
السعودية	01	67	71	سوريا	13	163	165
لبنان	10	111	116	فلسطين	09	111	116
سلطنة عمان	08	111	116	جيبوتي	17	178	180
البحرين	04	111	104	مورطانيا	15	169	171

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

- مؤشر الحصول على الائتمان :يقيس مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع ، ويتكون من أربع مؤشرات هي: 15

* مؤشر قوة الحقوق القانونية :تقيس مدى حماية القوانين حقوق المقترضين والمقرضين ، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و12 ، إذ تدل النقاط الأعلى على توسع نقاط الحصول الائتمان،

* مؤشر عمق المعلومات الائتمانية :اي القواعد التي تؤثر على نطاق ، توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة ، ويتراوح بين 0 و8،

*مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية:يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في احد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية،

* مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية) .

تحتل كل الدول العربية مراتب متأخرة في هذا المؤشر ، إذ أن الدولتين الأوليتين احتلتا المرتبة 71 عالميا لسنة 2015 وهما السعودية ومصر .

06- حماية المستثمرين الأقلية:

الجدول رقم (10):مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	08	118	122	السودان	19	174	174
الإمارات	02	102	43	اليمن	17	153	162
مصر	12	153	135	الجزائر	11	123	132
الاردن	15	143	154	العراق	14	136	146
تونس	05	77	78	ليبيا	20	188	188
قطر	10	61	122	الكويت	01	43	43
السعودية	03	118	62	سوريا	04	77	78
لبنان	07	102	106	فلسطين	13	130	141
سلطنة عمان	09	118	122	جيبوتي	16	153	162
البحرين	06	100	104	مورطانيا	18	164	166

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

تحليل معطيات الجدول :

- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:يقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية ، ويتكون من أربع مؤشرات جزئية هي:

* مؤشر نطاق الإفصاح،
* مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ,
* مؤشر سهولة قيام المستثمرين بإقامة الدعاوي،
* مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح).

في هذا المؤشر لا توجد أي دولة عربية ضمن الدول العشرون الأفضل عالميا في ترتيب سنة 2015.

07- : مؤشر دفع الضرائب:

الجدول رقم (11): مؤشر دفع الضرائب لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر دفع الضرائب لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر دفع الضرائب (189 دولة)		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر دفع الضرائب لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر دفع الضرائب (189 دولة)	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	11	57	66	السودان	16	135	139
الإمارات	02	01	01	اليمن	15	131	135
مصر	17	141	149	الجزائر	19	174	176
الاردن	08	42	45	العراق	10	49	52
تونس	13	77	82	ليبيا	18	155	157
قطر	01	01	01	الكويت	06	10	11
السعودية	03	03	03	سوريا	14	113	117
لبنان	07	35	40	فلسطين	09	79	51
سلطنة عمان	05	09	10	جيبوتي	12	72	75
البحرين	04	07	08	موريتانيا	20	183	187

Source: ttp://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

- مؤشر دفع الضرائب:يقيس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية ، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

* مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا :أي عدد المرات التي تدفع فيها الضرائب خلال السنة ،

* مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية:أي الوقت المستغرق لإعداد ملف المحاسبة وسداد الضرائب * مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية

الملاحظ على ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر عالميا لسنة 2015 أن هناك ستة دول عربية جاءت ضمن الدول العشرون الأفضل عالميا وهي (الإمارات ،قطر،سلطنة عمان،البحرين،السعودية و الكويت).

08- مؤشر التجارة عبر الحدود:

الجدول رقم (12): مؤشر التجارة عبر الحدود لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر التجارة عبر الحدود لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر التجارة عبر الحدود		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر التجارة عبر الحدود لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر التجارة عبر الحدود	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	02	40	31	السودان	19	164	162
الإمارات	01	09	08	اليمن	15	130	134
مصر	11	101	99	الجزائر	14	131	131
الاردن	04	60	54	العراق	20	178	178
تونس	03	38	50	ليبيا	16	138	139
قطر	07	66	61	الكويت	12	111	117
السعودية	09	84	92	سوريا	17	143	146
لبنان	10	96	97	فلسطين	13	123	130
سلطنة عمان				جيبوتي	05	56	56
البحرين	08	69	64	موريتانيا	18	149	151

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

تحليل معطيات الجدول:

- مؤشر التجارة عبر الحدود:يركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير ، وفي هذا المؤشر وضع الدول العربية وضع متأخر ،إذ احتلت دولة الإمارات فقط المترتبة التاسعة عالميا من بين 20 دولة الأفضل عالميا لسنة 2015 ، أما باقي الدول العربية فكان ترتيبها متباينا.

09- مؤشر إنفاذ العقود:

الجدول رقم (13): مؤشر إنفاذ العقود لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر إنفاذ العقود لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر إنفاذ العقود (189 دولة)		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر إنفاذ العقود لسنة 2015	ترتيب عالميا مؤشر إنفاذ العقود (189 دولة)	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	02	81	82	السودان	18	163	163
الإمارات	11	121	121	اليمن	03	82	85
مصر	17	152	152	الجزائر	10	120	120
الاردن	09	114	114	العراق	16	140	140
تونس	01	77	78	ليبيا	13	126	126
قطر	05	103	104	الكويت	15	131	131
السعودية	07	108	108	سوريا	20	175	175
لبنان	08	110	110	فلسطين	06	104	105
سلطنة عمان	14	130	130	جيبوتي	19	170	170
البحرين	12	123	123	مورطا نيا	04	86	86

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

تحليل معطيات الجدول:

يقيس مؤشر إنفاذ العقود مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية ، وعملية الفصل في القضايا التجارية ، كما أن وضع الدول العربية في هذا المؤشر هو وضع سيء جدا ، إذ لم تكن أي دولة عربية ضمن الدول العشرون الأوائل في العالم حسب ترتيب سنة 2015

10- مؤشر تسوية حالات الإعسار:

الجدول رقم (14): مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنتي 2014 و 2015

الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر تسوية حالات الإعسار		الدولة	ترتيب عربيا في مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنة 2015	ترتيب عالميا في مؤشر تسوية حالات الإعسار	
		2014	2015			2014	2015
المغرب	08	108	113	السودان	15	155	156
الإمارات	05	88	92	اليمن	14	156	154
مصر	09	123	126	الجزائر	06	94	97
الأردن	12	144	145	العراق	17	189	189
تونس	02	54	54	ليبيا	18	189	189
قطر	01	46	47	الكويت	10	125	127
السعودية	16	163	163	سوريا	13	145	146
لبنان	11	133	136	فلسطين	20	189	189
سلطنة عمان	07	107	112	جيبوتي	03	63	70
البحرين	04	85	87	موريطانيا	19	189	189

Source:http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

يهتم مؤشر تسوية حالات الإعسار بمدى مرونة قوانين الإفلاس ، كما أن وضع الدول العربية في هذا المؤشر ليس جيدا جدا ، إذ لم تحتل كذلك أي دولة مرتبة ضمن أفضل عشرون دولة في العالم حسب ترتيب سنة 2015.

خاتمة:

تعتبر بيئة الأعمال من العوامل الرئيسية والمحددة المحددة لجذب الاستثمار المحلي بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة ،وعل هذا الأساس تم إدراج مؤشرات لقياس بيئة أداء الأعمال ، والتي تم معالجتها في هذه الدراسة ،والهدف من كل هذا هو رصد الوضع التنافسي للدول العربية في جذب الاستثمارات بمختلف أنواعها ، مع

العلم انه توجد فوارق واختلافات بين الدول العربية في توافر المتطلبات الأساسية ، بالإضافة إلى فوارق موجودة على مستوى حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية .

نتائج الدراسة :

- وجود اختلاف واضح بين الدول العربية فيما يخص الأداء المتوقع من قبل كل دولة ، وهذا من حيث تدفقات الاستثمارات مع الأداء الفعلي .

- أثبتت مؤشرات أداء بيئة الأعمال العربية المدروسة ضعف الدول العربية في العديد من المجالات واحتلالها المراتب الأخيرة في العديد من المؤشرات.

- أثبتت المؤشرات المدروسة ضعف تنافسية الاقتصادات العربية ، نظرا لعدم توفر بيئة أداء الأعمال تتلاءم مع إمكانيات هذه البلدان.

- يرجع ضعف بيئة أداء الأعمال العربية إلى غياب واضح في التكتلات الاقتصادية فيما بينها.

- اغلب الدول العربية يغيب عنها تنويع الصادرات الذي يعد هذا الأخير مؤشرا أساسيا في تحسين التنافسية

قائمة الهوامش:

---

1 باسم شنو ، البيئة الاقتصادية و السياسية و منعكساتها على التسويق الدولي ،حلقة بحث ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، دون سنة نشر ، ص03

2 محمود العكة ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2010، 48

3 سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، مصر ،1991،ص126

4 محمود العكة ، مرجع سبق ذكره ،ص53

5 محمد صالح الحناوي ، مقدمة في المال و الأعمال ، دار الجامعة ، دون بلد النشر ، 2000 ،ص136

6 صناعة الخدمات، على الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki

7 مصنوعة احمد ، مرجع سبق ذكره، ص45

8 على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.

9 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،إصدار 99/1 ،الكويت،ص 2.

10 مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ،برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،24-28 يناير 2004 ،ص ص 2-3.

11 عبد السلام ابو قحف ،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2003، ص366

12 ظاهر القشي وهيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تاريخ الاطلاع يوم2011/08/29.

www.philadelphia.edu.jo/courses/accountancy

13 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، نشرة فصلية حول : بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015 " ،الكويت ،ص14

14-http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

15 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع سبق ذكره،ص17.

قائمة المراجع:

01-باسم شنو ، البيئة الاقتصادية و السياسية و منعكاساتها على التسويق الدولي ،حلقة بحث ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، دون سنة نشر .

02-محمود العكة ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،.2010

03- سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، مصر ،.1991

04- محمد صالح الحناوي ، مقدمة في المال و الأعمال ، دار الجامعة ، دون بلد النشر ، 2000 .

05- على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995.

06-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،إصدار 99/1 ،الكويت.

07- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ،برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،24-28 يناير 2004 .

08- عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ،مصر ،.2003

09- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، نشرة فصلية حول : بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015 " ،الكويت

10 http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/4-2014.pdf

11-ظاهر القشي وهيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على الموقع ww.philadelphia.edu.jo/courses/accountancy

12 صناعة الخدمات، على الموقع :https://ar.wikipedia.org/wiki

13-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي ، السنة الثالثة وثلاثون ، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر –ديسمبر)،2015،على الموقع http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/4-2015.pdf